

لناحية الارتباط الحتمي بين استراتيجية زعزعة استقرار البنى القومية القائمة وخطة التفتيح عن النفط والغاز على المتوسط، فضلاً عن الثروات المسلوقة في الخليج. لقد تزامنت الأحداث في سوريا مع إعلان اكتشاف مخزونات هائلة من مصادر الطاقة على مقربة من سواحلها المتوسطة. وكذلك اندلعت التظاهرات والاعتصامات وغيرها من أشكال المواجهة في العراق، ولا أحد يمكنه أن يتنبأ بشأن آفاق الصراع وحدوده فيه، وكذلك حظوظ الاتفاق على التهدئة والتسوية، بعد الكشف عن مشاريع ومقترحات في أروقة الدبلوماسية الدولية وكواليسها لإقامة خطوط أنابيب عبر المشرق العربي، ومنه بلاد الشام، تربط الخليج بالمتوسط والأراضي الأوروبية. كذلك تسرب إلى بعض الأوساط السياسية والصحفية كلام خطير عن مخطط كبير لشق قناة بين البحرين الأحمر والمتوسط على غرار قناة السويس، ولكن على الحدود المناخمة لإسرائيل، في سياق ترتيبات إقليمية سياسية واقتصادية بالغة الخطورة والأهمية؛ كل ذلك يندرج في سياق القراءة الجديدة لمفردات التغيير العميق في بنية وخريطة القوة والنفوذ وغير ذلك، الأمر الذي أعاد المشرق العربي إلى الواجهة في إطار المنافسة الدولية الاستعمارية بين الرساميل المعدة للتوظيف والاستثمار.

مريرة هي الصورة القاتمة التي تلوح في الأفق السياسي من خلف احتمالات الحلول والتسويات التي تخفي وراءها الكثير من الحقائق التاريخية المتعلقة بمنطق الاستغلال والتوسع الرأسمالي نفسه في المجالات الخارجية، إلى جانب عمليات التفتيح البنوي التي تقودها مؤسسات مالية ونقدية دولية مرموقة، ومن ثم الربط العضوي لاقتصادات الدول النامية في العالم الثالث - والحال تنطبق على غالبية دول الإقليم - بعجلة التطور والنمو في السوق الرأسمالية الدولية. المقصود هنا أن مجمل التطورات التي تدور على مسرح المنطقة هي بطريقة أو بأخرى إما من تداعيات أو من مقتضيات التغيرات الحاصلة في صلب الرأسمالية العالمية. والنتيجة هي نفسها التي يتحدث عنها التاريخ القريب والبعيد لبلدان وشعوب المنطقة وغيرها من الأقاليم في العالم. لن نهدأ إلا إذا استقرت الأوضاع في سوريا، ولن تنقش سحابة الأزمات المتألمة عن العراق، ولن تستقر الأوضاع المحتمنة في مصر، هذا ما لم تنفجر الساحات من داخلها، إلا وتكون ملامح التسوية الكبرى قد بدأت تتضح، لتميط اللثام عن المصير الذي سيؤول إليه كامل المنطقة بل العالم بأسره لسنوات وربما عقود من الزمن.

\* باحث سياسي في مركز الدراسات السياسية لأوروبا اللاتينية في فرنسا

والتفتيح يستهدف ثلاثة أقطار تُعد مهمة من منظور الجيوبوليتيك والتاريخ السياسي والفكر الاستراتيجي، وهي بلاد النيل وبلاد الشام وبلاد ما بين النهرين التي كانت تجسد على الدوام مراكز قوة أساسية في التوازن أو الاصطفاف الإقليمي. هنا يقتضي التنبيه إلى ضلوع الاستخبارات الإسرائيلية والأميركية، وغيرها من الأجهزة الاستخباراتية الغربية والعربية، في الأحداث الميدانية التي تعكس قدرة فعلية على الاختراق الأمني الواسع إلى جانب التهديد العسكري. في هذا الصدد، قد يكون من المجدي بل الضروري التصويب أيضاً على الدور التركي الفاضح في التدخل بالشؤون الداخلية لبعض الدول العربية المجاورة، ومن ورائه النشاط الأمني والعسكري المشبوه. فقد يكون دخول تركيا على خط الصراع الداخلي في بلدان المشرق العربي من زاوية التعويض على المسؤولين الأتراك بدل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي،

## ثمة علاقة غير ظاهرة للعيان بين ما يحصل في كل من مصر وسوريا والعراق

في الوقت الذي تتجه فيه أنظار القيادة التركية من جديد إلى الشرق القريب لتستعيد بذلك بعض الأطماع الاستعمارية والأحقاد التاريخية؛ بناءً عليه، يبدو انخراط العديد من الجهات الدولية والإقليمية في تركيب الحدث السياسي والأمني، ومن قبله رصد وتتبع مترباته لجهة التحكم بصاعق التفجير، فاضحاً ومتمادياً. وهي بكل الأحوال أطراف خارجية تعنى بتحقيق مآربها السياسية في التوسع أو الهيمنة على حساب السيادة الوطنية لدول المنطقة وشعوبها. لذا يمكن القول بأن اشتداد وطأة الضغوط الداخلية والخارجية على الساحات العربية الإقليمية إنما هو نتيجة التقاعس العربي والفراغ الذي أحدثته غياب بل انعدام رؤية الحل العربية الخالصة والمشروع المفترض لتعزيز الدور العربي الفاعل، واستباحة القوى الأجنبية، وخاصة الدول الكبرى الاستعمارية، للحدود والمجالات الوطنية للدول المحلية. فما انعدام الاستقرار والأمن سوى نتيجة الاختراق العميق للانساق الوطنية القائمة.

بعد كل ذلك، تبقى الإشارة إلى العلاقة الوثيقة بين كل ما يجري من صدامات واضطرابات على الأرض في معظم دول المشرق والصراع على البترول والطاقة في المنطقة وعلى ضفاف البحر الأبيض المتوسط. وقد عرض لهذا الأمر العديد من المراقبين الدوليين والعرب بإسهاب

وكذلك ضرب المحور السوري الإيراني مروراً بالقطر العراقي، ومن ثم إعادة تشكيل خريطة المشرق العربي، كل ذلك يصب في خدمة الأهداف الإسرائيلية والأميركية في المنطقة. والخطورة تكمن في أن مشروع التقسيم

بوصفها أكبر دولة عربية، بحيث يغدو حينها فقط سيناريو الوطن البديل للفلسطينيين في سيناء ممكناً ومطروحاً.

على أية حال، لا بد من التأكيد أن ضرب ما بقي من مثلث الارتكاز في الأمن القومي العربي،



إن رياح التغيير بدأت تدق أبواب وأسوار النظام السعودي، الذي تشاء المفارقات أن يدعم التغيير ولا ينال شعبه منه إلا الفئات التي يقدمها «خادم الحرمين الشريفين»، والتي تلقى، مع ذلك، معارضة المؤسسة الدينية، علماً بأن هذه الإجراءات شكلية أو جزئية، وفي كل الحالات لا تسمن ولا تغني.

وسط هذه المخاوف الكثيرة والخطيرة، هل تنتج قيادة المملكة إلى خيارات جديدة في العلاقات والتحالفات؟ هل ستبقى، مثلاً، على المستوى الحاد والمتفان من صراعاتها مع السلطات الإيرانية؟ وهل ستستمر في معركتها السياسية والكلامية، على الأقل، مع السلطات السورية؟ هل ستلجأ إلى تدابير أكثر جدية في الانفتاح على جزء من مواطنيها، وخصوصاً في المنطقة «الشرقية» ممن اعتادت التعامل معهم بالقمع والحرمان وبالتعويض؟ إن المستنقع العربي الذي ركد طويلاً يتحرك الآن. ثمة فرص للتغيير تلوح معالمها بقوة، وخصوصاً في مصر وتونس، بعيداً عن رقابة السعودية ووصاية تركيا وقطر وواشنطن!

\* كاتب وسياسي لبناني

عمليات ونشاط «القاعدة» في المملكة، رغم كل ما وظفته السلطات السعودية من إمكانيات مالية وإعلامية، وأمنية وفقهية لمواجهة تطرف «القاعدة». واستهدافها للاستقرار السعودي، ورغم محاولات السلطات السعودية تصريف

## هل تتجه قيادة المملكة إلى خيارات جديدة في العلاقات والتحالفات؟

جزء من جهد «القاعدة» باتجاه الخارج، وسوريا بشكل خاص. والمملكة، على مستوى استقرار سلطتها، ليست في أحسن الأحوال. ثمة مرحلة انتقالية باتت تفرض نفسها لجهة ترهل الحكام بسبب التقدم في السن، وبسبب احتكار السلطة والثروة ومعهما النفوذ والامتيازات. ونكاد نسمع كل شهر بوفاة حاكم جديد من أبناء عبد العزيز، المؤسس. هذا فيما يمكن القول

تجمع والأولوية لدفعها قبل كل الحسابات الأخرى!

إن النظام السعودي يشجع، في كل مكان تقريباً، عملية فرز بين المجموعات السلفية والإسلاميين. كذلك هو أعاد النظر في حساباته حيال النظام الأردني، فباشر عملية دعمه مجدداً، وخصوصاً في المجال الاقتصادي. كما أنه يمارس أدواراً لا جدال فيها في المغرب وتونس وسوريا، فضلاً عن دول الخليج. وفي هذا السياق، تنشط دولة الإمارات، حليفته الأقرب، في سياسة معادية للإخوان وصلت إلى حد الاعتقالات والتهامات بالتآمر على نظام تلك الدولة وعلى استقرارها من قبل «الإخوان» المصريين وبعض شركائهم في أبو ظبي.

لا شك أن كل هذه الأمور مما يزيد في مخاوف آل سعود على حكمهم ودورهم. وهم، كما هو معروف، يعانون من وطأة مشاكل لا تزال قائمة مع تمدد النفوذ والدور الإيرانيين. كذلك هم قلقون من تحرك ضحايا قمعهم في «المنطقة الشرقية» من المملكة. هذا بالإضافة إلى التهديد الراهن والكامن الذي تمثله

بين حكومة غزة والحكومة الإسرائيلية. ولا يتردد الرئيس المصري «الإخواني» في التوجه بأكثر العبارات تودداً إلى الرئيس الصهيوني شمعون بيريز بذريعة البروتوكول المعتمد بين الدول والرؤساء.

بشكل مختصر، يمكن القول إن قيادة المملكة السعودية تخشى، بالدرجة الأولى، انتقال الموجة «الإخوانية» إلى ظهرانيها بما يطيح سلطة آل سعود وليس دورهم الإقليمي فحسب. ولذلك باشرت الأجهزة السعودية المتنوعة هجوماً مضاداً ضد «الإخوان» وسلطاتهم. ويشارك الإعلام السعودي بشكل متصاعد في هذا الهجوم. وليس صعباً أن نرى أثر ذلك في الداخل المصري، فحزب «النور» السلفي يواصل تمايزه عن «الإخوان». وهو انتقل إلى دور الوساطة بين السلطة والمعارضة، منطلقاً، سلفاً، من تبني معظم مطالب «جبهة الإنقاذ» بهدف الضغط على الحكم لدفعه إلى التنازل وإضعافه، وربما لإسقاطه إذا كانت التوازنات تسمح بذلك. ولا يتردد الإعلام السعودي في دعم المعارضة المصرية بكل أطيافها، من دون تمييز بين ليبرالي ويساري، طالما أن المصيبة